إقتصاد

آفة التهريب مكوّن موجود منذ عقود المواد الزراعيّة عابرة للحدود والأفراد يصلون "دليفري"

آفة التهريب ليست حديثة العهد في لبنان، بل هي مكون موجود على مر العقود بسبب تنامي نفوذ اربابها، وتخطيها قوة القانون، وتفلت الممرات الحدودية من اي نقاط رقابة. وقد تعززت عمليات التهريب مع تقهقر دور الدولة ومسؤوليتها في ضبط الحدود

لا تقتصر عمليات التهريب على المواد والسلع الغذائية وغيرها، بل تتعداها الى الادوية الزراعية غير الخاضعة لأي فحوص للتاكد من صحة مواصفاتها. لكن المزارع اللبناني بات واعيا لخطورة هذه المواد السامة، وهو يمتنع عن استعمالها في زراعة منتجاته، ليضطلع بدور الرقابة الذاتية وحماية محاصيله وجودتها لكي تظل مقبولة في الاسواق الخارجية، دفاعا عن مصلحة المستهلك وصحته وامانه الغذائي. وقد تمادت عمليات التهريب لتطاول الافراد الذين يصلون الى لبنان "ديلفري"، وصولا الى تهريب الممنوعات من كل الاصناف. لفت مدير الثروة الزراعية في وزارة الزراعة محمد ابوزيد الى ان الوزارة تعمل على التوعية حول اضرار هذه الادوية المهربة بـ"تنظيم ندوات ارشادية، كما يمكن القيام بحملات توعية عبر شاشات التلفزة ووسائل التواصل الاجتماعي وحتى عبر الاعلانات". في حين اكد رئيس تجمع مزارعي وفلاحي البقاع ابراهيم ترشيشي ان حملات التوعية وخوف المزارع من فقدان اسواقه الخارجية، دفعاه الى استعمال المبيدات الجيدة ولو كانت بكلفة اعلى للحفاظ على الانتاج.

ابوزيد: المخاطر الصحية للمبيدات المهربة فادحة

■ كيف يؤثر تهريب المبيدات الزراعية على الصناعة والبيئة الزراعية؟

□ توجد مصانع محلية للمبيدات الزراعية التي يحرمها التهريب من حصتها في السوق. اما التأثير على البيئة الزراعية (مياه، تربة، هواء) فلا يمكن تحديده، اذ يختلف بحسب انواع المواد الفعالة وتلك الناقلة والناشرة للدواء. لكنه عموما يؤدي الى تلوث يؤثر على السلاسل الغذائية والكائنات الحية.

مدير الثروة الزراعية في وزارة الزراعة محمد ابوزيد.

■ ما هي الطرق الشائعة التي يتم من خلالها تهريب المبيدات الزراعية؟

□ لا نعرف.

■ ما هي النتائج الاقتصادية غير القانونية المرتبطة بتهريب هذه المنتجات؟

□ طبعا، هناك التهرب الضريبي والتجارة غير النظامية. لكن نرى ان التداول بأدوية زراعية غير مسجلة وغير خاضعة للفحوص يؤدي الى مخاطر صحية وبيئية تكون نتائجها اخطر واكثر فداحة.

■ كيف يمكن لوزارة الزراعة والهيئات الرقابية مكافحة ظاهرة تهريب المبيدات الزراعية بفعالية؟

□ تقوم وزارة الزراعة بدورها الرقابي عبر لجان مكلفة في كل المناطق اللبنانية في محال بيع الادوية والمستودعات المرخصة من قبلها، الا ان المشكلة الكبيرة تقع في الاماكن غير المرخصة. وعليه، يكون التعاون بين وزارة الزراعة والاجهزة الامنية في ما بينها امرا ضروريا، خصوصا ان مكافحة كل السلع المهربة وليس فقط الادوية الزراعية، من مهمات وزارة الزراعة.

■ هل لديكم امثلة على حالات ناجحة في مكافحة تهريب المبيدات الزراعية؟

□ سبق وتعاونت وزارة الزراعة مع جهاز امن الدولة، وتم ضبط كميات من الادوية المهربة في مناطق من الشمال والبقاع، واودعت المسألة لدى القضاء المختص.

■ ما هي التأثيرات الصحية المحتملة للاستخدام غير القانوني للمبيدات الزراعية المهربة؟

□ لأن الدواء المهرب لا تعرف ماهية مكوناته من مواد فعالة وخلافه فلا يمكن التنبؤ. لكن بشكل عام يتراوح بين التسمم المباشر والمزمن، وهذا يشمل الحساسية والسرطان الخ...

■ كيف يمكن تعزيز التوعية حول اثار تهريب المبيدات الزراعية على المجتمع المحلي؟

□ تقوم وزارة الزراعة من خلال مراكزها الزراعية المنتشرة في المناطق اللبنانية بعقد ندوات ارشادية للتوعية حول الموضوع. غير انه يمكن القيام بحملات توعية عبر شاشات التلفزة ووسائل التواصل الاجتماعي وحتى عبر الاعلانات.

■ هل هناك تطورات تكنولوجية تساهم في مكافحة تهريب المنتجات الزراعية؟

□ حاولنا سابقا مع منظمة "الفاو" تنفيذ مشروع لتتبع المبيدات المسجلة باستعمال Bar Code، لكن ذلك يحتاج الى تضافر جهود كل السلسلة التي تتعاطى بالمبيدات، بدءا من صنعه الى استعماله مرورا بمحال بيع الادوية، حتى التخلص من العبوات الفارغة بأمان. ◄

مقال

قرض البنك الدولي يُعيد الحياة إلى وزارة المال

ليس مستغربا ان تثير موافقة المجلس التنفيذي للبنك الدولي على مشروع قرض بقيمة 34 مليون دولار بعنوان "مساعدة لبنان على استعادة وظائف الادارة المالية الاساسية لدعم الايرادات المالية والرقابة عليها"، حملات التجني على القرض وعلى وزارة المال من العاملين في القطاع العام، وبعض الخبراء والعارفين والمطلعين على واقع وزارة المال لوجستيا واداريا بعد تفجير 4 آب، وما لحق اجهزتها ومعداتها من خراب ودمار، بدءا من المقر الرئيسي في رياض الصلح مرورا بجميع المديريات التابعة لها. تضاف الى ذلك، الازمة المالية التي اصابت كل لبنان، وليس فقط الموظفين في القطاع العام، ومنهم العاملون في وزارة المال. موافقة البنك الدولي المبدئية جاءت استنادا الى اهمية "المؤسسات العامة في معالجة الازمات، وارساء اسس التعافي". حملة التجني تهدف الى استكمال تنفيذ خطة قلب الوقائع والحقائق عبر استعمال ارقام ومعطيات واستنتاجات مغلوطة او مجتزأة، بعيدة كل البعد من الحقيقة التي تعيشها وزارة المال. الخروج من الازمة التي نعيشها يبدأ اقله في عودة الانتظام الاداري لعصب الدولة، اي وزارة المال، وقواعده الاساسية العمل على اعادة بناء الوزارة ومؤسساتها وتعزيز قدراتها في مختلف وجوهه، واعادة بناء وتوسيع بناها التحتية الضرورية. ان اعادة تجهيز وزارة المال لوجستيا واداريا تعتبر مهمة حيوية لضمان فعالية عمل الحكومة في ادارة الموارد المالية للبلد وكفايتها. يمكن تحقيق ذلك من خلال خطوات عدة:

- يجب اولا فحص الهيكل التنظيمي الحالي للوزارة لتحديد الثغر والمشاكل الحالية في العمليات اللوجستية والادارية.

- بناء على التحليل السابق، يمكن اعادة تصميم الهيكل التنظيمي لتحسين تدفق العمل وتحديد المسؤوليات بشكل افضل.

- يتعين تقليل البيروقراطية والاجراءات المعقدة لتسريع العمليات وزيادة الكفايات.

- ينبغي الاستثمار في تحديث التكنولوجيا والبنى التحتية لدعم العمليات اللوجستية والادارية، مثل نظم المعلومات وتطبيقات الانترنت والاتصالات.

- يجب توفير التدريب المناسب للموظفين لتعلم استخدام التكنولوجيا الجديدة وتطوير المهارات الادارية واللوجستية.

- يتعين مراجعة وتحديث السياسات والاجراءات الحالية لضمان مواءمتها مع الهيكل التنظيمي الجديد وتحقيق اقصى قدر من الفعالية.

- اجراء تقييم دوري لاداء الوزارة ورصد النتائج لضمان استمرارية التحسين والتطوير.

بتنفيذ هذه الخطوات يمكن لوزارة المال اعادة تجهيز نفسها لتصبح اكثر فعالية وكفاية في ادارة الموارد المالية، وتلبية احتياجات وتطلعات المواطنين والقطاع الخاص.

اما تمويل خطوات اعادة تجهيز الوزارة، فيمكن ان يأتي من مصادر متعددة، من بينها البنك الدولي عبر القرض الذي اقره مؤخرا، والذي يحتاج الى موافقة مجلس الوزراء ومن ثم موافقة مجلس النواب ليصبح نافذا. علما ان البنك الدولي يوفر تمويلا للمشاريع التنموية في العديد من البلدان، بما في ذلك تحسين البنى التحتية وتعزيز القدرات الادارية واللوجستية. بالاضافة الى ذلك، قد تتحمل الحكومة المحلية جزءا من التكاليف اذا استطاعت في وضعها الراهن، او تبحث عن تمويل من مصادر داخلية او من منظمات دولية اخرى.

اللافت ليس القرض الذي اثار مخيلة الجميع، بل هو الهدف لتحقيق الفعالية والقدرة والكفاية في ادارة المال العام، وهنا يمكن الحكومة ان تستخدم مجموعة متنوعة من الموارد لتحقيق هذا الهدف.

عصام شلهوب

ترشيشي: لبنان يعيش ما يشبه الكارثة

■ كيف يؤثر التهريب على الزراعة وما هي انعكاساته؟

□ لم يكف القطاع الزراعي ما يواجه من تهميش واهمال، حتى جاءت عاصفة التهريب لتضربه في شكل عنيف. التهريب يعني ادخال بضائع غير شرعية تخالف القوانين والمواصفات والمعايير المطلوبة والمعتمدة في السوق المحلية، ويعني كذلك الغاء الرقابة والحجر الصحي على كل هذه المنتجات، كما يلغي التهريب ايضا ما يعرف بالروزنامة الزراعية. لا تزال عمليات التهريب غير الشرعية مستمرة بين سوريا ولبنان وتحديدا منذ العام 2011، اذ يعيش لبنان ما يشبه الكارثة خصوصا في المجال الزراعي، التي تؤثر سلبا على المزارع وتقضي على كل اماله بالربح او حتى استعادة كلفة الانتاج.

■ ما هي اثار تهريب المبيدات الزراعية المغشوشة على البيئة الزراعية؟

□ هذه المواد تشكل آفة زراعية واجتماعية تدمر الزراعة وتضر المزراع بشكل كبير، اضافة الى الخسائر المالية والضرر الذي يلحق بالتربة وبالمنتج الزراعي. لذا نطالب الجهات المعنية بملاحقة المسؤولين عن ادخال هذه المواد الى لبنان وضبطها. ورغم اثارها السلبية، الا ان المزارع اصبح على دراية واسعة وعلى يقين بأن استعمال هذه المبيدات المهربة تضر به وبمنتجاته التي يصدرها الى الخارج، لذا فهو يمتنع عن استخدامها. ما يشجع على التهريب عموما تدني الاسعار في دول المنشأ مقارنة بالسوق اللبنانية. الامر السيىء في عمليات التهريب هو الادوية الزراعية المغشوشة والتي يمنع لبنان ادخالها الى السوق المحلية نهائيا. فالادوية المهربة تركية المنشأ ولا تتمتع بالمواصفات الجيدة، وتدخل الى لبنان عبر الاراضي السورية. وقد حاولنا مرارا وتكرارا ودعونا الى ضرورة التعاون الجدي بين القوات الامنية اللبنانية والسورية لضبط عمليات التهريب غير الشرعية، حيث تقوم القوات الامنية السورية بمنع دخول المواد المهربة الى اراضيها، في وقت تدخل كل الاصناف المهربة الى لبنان على رغم محاولات القوى الامنية اللبنانية لمنعها.

■ كيف يمكن الهيئات الرقابية الامنية مكافحة ظاهرة التهريب؟

□ الاهم هو معرفة اسباب وجود التهريب، لان مكافحته اصبحت وسيلة غير كافية قانونا. اذ ان عقوبة المهرب تتمثل بغرامة مالية تدفع على

> **اسعار المنتجات الزراعية ليست خيالية**

تفاقم القضايا الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بتهريب المنتجات الزراعية؟

□ بالطبع، من يهرب المبيدات يمكنه تهريب المنتجات الزراعية، وبالتالي فان التاثير السلبي على الدورة الاقتصادية موجود.

■ يمكن ان يفضي تهريب المنتجات الزراعية الى تشويه الاسواق ورفع الاسعار او خفضها بطرق غير عادلة. كيف تتعاملون مع هذا الوضع، خصوصا ان الناس يشكون ويئنون من اسعار المنتجات الزراعية الخيالية؟

□ ليست اسعار المنتجات الزراعية خيالية مقارنة ببلدان العالم والمنطقة كما يتم تصوير هذا الامر. لكن للزيادة في الاسعار علاقة بالتضخم العالمي وارتفاع اسعار الشحن. اذ يحتاج المنتج الزراعي المحلي الى مدخلات زادت اسعارها عالميا مثل الاسمدة والبذور والادوية. المشكلة الكبيرة في لبنان تتمثل بسعر صرف الدولار الذي يؤثر في القدرة الشرائية للمواطنين.

■ هل توجد اجراءات فعالة لضبط الاسواق على ابواب شهر رمضان المبارك؟

□ تستمر وزارة الزراعة بالقيام بواجباتها بحسب صلاحيتها وقدراتها، وهي منفتحة على التعاون مع بقية الاجهزة المعنية بالتهريب وضبط الاسعار في الاسواق.

■ هل تعتقدون ان استخدام ارباح التهريب لتمويل نشاطات جريمة منظمة ما يضر بالامان العام؟

□ لا ندري ما هو مصير ارباح تهريب المبيدات، لكن نقدر انه مثل مصير ارباح اي تجارة غير مشروعة.

■ الا تعتقدون ان نتائج التهريب تساهم في

الكمية التي يتم ضبطها فقط، وهي تشكل طبعا جزءا بسيطا مما يتم تهريبه. كذلك، ويا للاسف، لا يمكن استبعاد عملية التوافق والاتفاق بين المهربين والمكافحين على مستويات رفيعة، او بين المهربين وبعض افراد فرق مكافحة التهريب، وبذلك يستطيع المهرب الخروج من القضية كالشعرة من العجين. يجب ان تتم مكافحة التهريب في مراكز بيع الخضر واسواقها لأن الجميع هناك على علم بالبضائع المهربة، وهي تعرض على عينك يا تاجر، ومن السهل مصادرتها. السلطات تصادر كميات قليلة، والغرامات كما قلنا غير موجعة على الاطلاق. فاذا ما اردت وضع لائحة باسماء المهربين، تجدها تضم الاسماء ذاتها التي كانت تقوم بالتهريب منذ سنوات. لكن قدرتهم على التعامل مع المتنفذين واصحاب السلطة واسعة وشاملة. في حين ان المهرب في بلدان اخرى مثل سوريا والاردن والسعودية، يخضع لاقصى انواع العقوبات، ويدفع اضعاف اضعاف قيمة ما قام بتهريبه. لكن في لبنان، ويا للاسف، فان الحبل على غاربه والمهرب يجني الارباح الطائلة.

■ هل تعتقد ان التهريب يؤدي الى تمويل نشاطات جرمية منظمة؟

□ يعتبر المهرب مجرما ولا يتمتع بذرة من الضمير، لذلك تراه يتوسع بعمليات التهريب من مبيدات ومزروعات وصولا الى تهريب الاشخاص. وتقوم المديرية العامة للامن العام بواجبها عبر الملاحقة ووضع اللوائح والمراقبة، لكن بعض السوريين وبعد دفعهم المبالغ المطلوبة يصلون دليفري الى لبنان. التساهل في تهريب البضائع الزراعية والاشخاص، اوصل الى تهريب المخدرات والممنوعات مثل الكبتاغون وغيره. الاجهزة الامنية تستنفر في بعض الاوقات، لكن تحركها يبقى دون المستوى المطلوب.

■ كيف يمكن تعزيز التوعية حيال اثار تهريب المبيدات والمنتجات الزراعية على المجتمع المحلي؟

> **مكافحة التهريب بالقانون وسيلة غير كافية**

□ حملات التوعية وخوف المزارع من فقدان اسواقه الخارجية، دفعاه الى استعمال المبيدات الجيدة ولو كانت بكلفة اعلى للحفاظ على الانتاج. لذلك اؤكد ان المنتجات الزراعية سليمة، وان المواطن يتناول منتجات سليمة وصحية. ان الهطول المطرية هذه السنة كانت كافية للمنتجات، وستخفف من نسبة ملوحة الارض. اذ يشتهر لبنان بحلاوة مذاق منتجاته الزراعية المطلوبة في كل اسواق الدول العربية والاوروبية، وحتى في الاسواق الجديدة في افريقيا. نأمل ان تسترجع السلطات الامنية والادارية الرسمية قدراتها، لبسط سلطتها بشكل تام على مفاصل الدولة وممراتها وطرق عبورها حتى تنتظم الامور. يكفي ما عانته البلاد منذ اربع سنوات حتى اليوم، من اضطراب اجتماعي واداري وامني.

رئيس تجمع مزارعي وفلاحي البقاع ابراهيم ترشيشي.

■ كيف تتعاملون مع الوضع القائم والناس يشكون ويئنون من اسعار المنتجات الزراعية الخيالية؟

□ سبب الشكوى من ارتفاع الاسعار ليس التهريب او التصدير، بل يعود الى قلة الانتاج في فصل الشتاء الذي يؤثر بشكل مباشر على المزروعات، لناحية درجات الحرارة المتدنية. لبنان يستورد في فصل الشتاء المنتجات الزراعية من البلاد الدافئة، وفق روزنامة زراعية، من مصر والاردن. ومع تراجع القوة الشرائية في لبنان، يبقى الانتاج المحلي حاليا ارخص من ذلك المستورد. لكن عندما يستعيد الطقس حرارته ويعود الانتاج الى طبيعته، فان الاسعار ستنخفض حكما. ان انتاج السهل الساحلي لا يكفي السوق المحلية، لذلك لا بد من الاستيراد. لن تشبع السوق الا عندما يبدأ الانتاج من سهل البقاع، اعتبارا من منتصف شهر نيسان وبداية شهر ايار، عندها فقط ستنخفض الاسعار وتصبح مقبولة.

ع. ش